



ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahedis Arts

available online at: <http://www.jaa.tu.edu.iq>

JOFA
Journal
of Al-Frahedis Arts

**Dispute in grammar acts in a book on Altaliqh close to Ibn al-Halabi
copper (T 698 H)**

الخلاف النحوي في الأفعال في كتاب التعليقة على المقرب لابن النحاس الحلبي (ت 698هـ)

Asst. Prof. Dr. Ali Mutar Jarw

أ.م.د. علي مطر جرو

E-mail: fara_arts@ tu.edu.iq

Article info.

Article history:

- Received
- Accepted

Keywords:

- Dispute
- Grammar

Abstract: All praise belongs to Allah, the lord of all beings. Blessings and peace be upon the most noble of Messengers, the prophet Mohammed and his relatives and companions.

This is the abstract of this paper which is entitled the "Grammatical dispute in Arabic verbs as it is found in "Al- Ta'alika Ela Al-Mukarrab", by Ibin Al Nahass Al-Haliby.

(D.698 AH). The recent paper is consisted of two sections preceded by an introduction and prelude and followed by a conclusion. First of all, the introduction is allocated to show the approach that I have adopted in this paper. Whereas, the prelude is totally devoted to talk about the life and work of Ibin Al-Nahass Al-Haliby. As for the two sections: the first one is about the grammatical dispute in the Arabic verbs that can be parsed; and it is divided into three subsections. While, the other section is about the verbs that cannot be parsed and it is also divided into four subsections.

Practically, the sections are entitled in a way that each title discloses directly its subject matter. Besides, each subject is also tackled as it was seen by Ibin Al-Nahass. Moreover, I have done my best

to classify each subject into approaches. Naming the pioneer of each approach and the proofs and facts he utilized and how each pioneer has refuted the other proofs. Then, I've mentioned Ibin Al- Nahass's point of view about each subject and the approach he preferred most.

Finally, I forward a conclusion that contains all the results that I've came up with in my research. Summing up, we pray to Allah to bless us with beneficial knowledge and a work He accepted most, only Him is capable of doing that. And all praise is due to Him the lord of all beings.

الخلاصة: الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فهذا ملخص للبحث الذي بعنوان ((الخلاص النحوي في الأفعال في كتاب التعليقة على المقرب لابن النحاس الحلبي ت698هـ)) يتكون هذا البحث من مبحثين يتقدمها مقدمة وتمهيد، وتعقبها خاتمة أمّا المقدمة فتكلّمتُ فيها عن المنهج الذي سرّْتُ عليه في هذه الدراسة، وأمّا التمهيد فقد تضمّن الكلام عن حياة ابن النحاس، وأمّا المبحثان فالأول منهما كان للخلاف النحوي في الأفعال المعربة، وتضمّن ثلاث مسائل، وأمّا الآخر فجاء بعنوان الخلاف النحوي في الأفعال المبنية، وتضمّن أربع مسائل.

أمّا عملي في هذا البحث فقد وضعتُ عنواناً لكلّ مسألة يكشف عن فحواها، وذكرتُ نصّ المسألة كما ذكرها ابن النحاس، ثمّ قسمتها على مذاهب ذاكرة أصحاب كلّ مذهبٍ ومتابعيه من مظانهم ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً، والحجج والبراهين التي استندوا عليها وردود بعضهم على بعض، ثمّ موقف ابن النحاس من المسائل التي رجحها.

ثمّ أنهيتُ البحث بخاتمة جمعتُ فيها أهمّ النتائج التي توصلت إليها في بحثي، أسأل الله أن يرزقنا علماً نافعاً وعملاً متقبلاً إنّه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على من أتى جوامع الكلم نبينا محمد الهادي البشير، وعلى آله الطيبين الأطهار، وعلى أصحابه الغر الأخيار وبعد:

يعد الخلاف النحوي من الظواهر البارزة في النحو العربي التي واكبت نشأته، وكان كتاب التعليقة على المقرب من الكتب التي اهتمت بذكر مسائل الخلاف، فارتأيت إظهار الخلاف النحوي في الأفعال من هذا الكتاب، فجاء البحث بعنوان ((الخلاف النحوي في الأفعال في كتاب التعليقة على المقرب لابن النحاس الحلبي ت 698هـ)) واقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد ومبحثين تتلوها خاتمة بأبرز النتائج، فذكرت في المقدمة المنهج الذي سرت عليه في هذه الدراسة، وأمّا التمهيد فقد تكلمت فيه عن حياة ابن النحاس، وأمّا المبحث الأول فكان بعنوان الخلاف النحوي في الأفعال المعربة، وتضمّن ثلاثة مسائل، وأمّا المبحث الآخر فجاء بعنوان الخلاف النحوي في الأفعال المبنية، وتضمّن أربعة مسائل .

وأمّا المنهج المعتمد في هذا البحث فقد وضعت عنواناً لكلّ مسألة يفصح عمّا فيها من موطن الخلاف، وذكرت نصّ المسألة كما أوردها ابن النحاس، ثم فصلت كلّ مسألة بذكر أهم الأقوال والآراء التي أدلى بها النحويون، وما دار حولها من مناقشات متضمّنة الحجج والبراهين التي اعتمدوا عليها، وردود بعضهم على بعض، ثم بيّنت موقف ابن النحاس من المذاهب النحوية في المسائل التي رجحها .

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفّقت في مساعي، فإن أصبت فبفضل ومثّه، وإن كانت الأخرى فحسبي لم أقصد ذلك، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

حياة ابن النحاس

اسمه ومولده وكنيته:

هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي⁽¹⁾، ولا يوجد في اسمه خلاف غير أنّ ابن الجزري ذكر أنّه ابن أبي النضر⁽²⁾. ولد بهاء الدين بن النحاس في حلب سنة (627 هـ)، وقد رحل إلى مصر لمّا خربت حلب، وقد تولى تدريس التفسير فيها وأصبح شيخ العربية بالديار المصرية⁽³⁾.

شيوخه:

أخذ ابن النحاس العلم عن عددٍ من الشيوخ منهم:

- 1- ابن اللّثيّ أبو المنجّي عبد الله بن عمر بن علي البغدادي المتوفى سنة (635 هـ)⁽⁴⁾.
- 2- ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي بن الفضل النحوي الحلبي المتوفى سنة (643 هـ)⁽⁵⁾.

- 3- عز الدين أبو القاسم عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الحموي الشافعي المتوفى سنة (646 هـ)⁽⁶⁾.
- 4- أبو الحجاج يوسف بن خليل بن قراجا عبد الله الدمشقي المتوفى سنة (648 هـ)⁽⁷⁾.
- 5- ابن عمرو محمد بن محمد بن أبي علي الحلبي المتوفى سنة (649 هـ)⁽⁸⁾ , وقد أشار إليه ابن النحاس في شرحه للمقرب⁽⁹⁾ .
- 6- الفاسي أبو عبد الله محمد بن حسين بن محمد بن يوسف المتوفى سنة (656 هـ)⁽¹⁰⁾.
- 7- علي بن شجاع بن سالم بن علي بن موسى، كمال الدين الضرير المصري الشافعي المتوفى سنة (661 هـ)⁽¹¹⁾.

تلاميذه:

- ذكر أصحاب التراجم أنّ ابن النحاس كان كثير التلمذة⁽¹²⁾ ومن أشهرهم:
- 1- محمد بن منصور بن إبراهيم بن منصور الحلبي ثم المصري، أبو عبد الله بن الجوهري المتوفى سنة (719 هـ)⁽¹³⁾.
 - 2- أحمد بن أبي بكر بن عزام، بهاء الدين الأسواني الأسكندري المتوفى سنة (720 هـ)⁽¹⁴⁾.
 - 3- إبراهيم بن هبة الله بن علي القاضي، نور الدين الحموي الشافعي المتوفى سنة (721 هـ)⁽¹⁵⁾.
 - 4- يحيى بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الغماري التونسي النحوي سنة (724 هـ)⁽¹⁶⁾.
 - 5- أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن أحمد (فتح الدين بن سيد الناس) المتوفى سنة (734 هـ)⁽¹⁷⁾.
 - 6- محمد بن يوسف بن علي بن حيان، الإمام أثير الدين، أبو حيان الأندلسي الغرناطي المتوفى سنة (745 هـ)⁽¹⁸⁾.
 - 7- إبراهيم بن لاجين بن عبد الله الرشيد النحوي المقرئ المتوفى سنة (749 هـ)⁽¹⁹⁾.
 - 8- محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان بن محمد الكناني المتوفى سنة (749 هـ)⁽²⁰⁾.
 - 9- إبراهيم بن عبد الله بن علي بن يحيى بن خلف المقرئ النحوي، برهان الدين الحكري المتوفى سنة (749 هـ)⁽²¹⁾.

مصادره:

اطلع ابن النحاس الحلبي على كتب الأدب والنحو والداوين الشعرية فقد ذكر بعضهم أنه ((اعتنى بكتب النحو والأدب وسمع الداوين الشعرية وقرأ كتب النحو: كسيبويه، والإيضاح، والمفصل، وكتاب الحماسة، وسمع الصحاح))⁽²²⁾.
مصنفاته:

كان ابن النحاس الحلبي غيرَ مكثِرٍ في تصنيف الكتب، بل قد أشار ممّن ترجموا له، أنّه لم يصنف شيئاً سوى شرحه على المقرب⁽²³⁾.

وقد وقفت على بعض مصنفاته وهي كالاتي:

- 1- التعليقة على المقرب، الكتاب الذي هو موضوع الدراسة .
- 2- شرح القصيدة التي في الأفعال⁽²⁴⁾.
- 3- التعليقة في شرح ديوان امرئ القيس⁽²⁵⁾.
- 4- هدي أمهات المؤمنين⁽²⁶⁾.
- 5- شرح المقدمة للمبرد في النحو⁽²⁷⁾.

صفاته:

اتصف ابن النحاس الحلبي بخصالٍ عدّة من أهمها:

1- أنّه لم يتزوج قط، فقد عاش حياته عزباً⁽²⁸⁾، وممّا يؤكد ذلك قوله:

إِنِّي تَرَكْتُ لِذِي الْوَرَى دُنْيَاهُمْ وَقَعَدْتُ أَنْتَظِرُ الْمَمَاتَ وَأَرْقُبُ
وَقَطَعْتُ فِي الدُّنْيَا الْعَلَائِقَ لَيْسَ لِي وَلَدٌ يَمُوتُ وَلَا جِدَارٌ يَخْرُبُ⁽²⁹⁾

2- ورعه وتديُّنه:

ذكر أكثر من ترجم له أنّه كان ((كثير التلاوة، والأذكار، وكثير الصلاة في نوافل الأسرار، موثوقاً بديانته، مقطوعاً بأمانته))⁽³⁰⁾.

3- كثرة الترحم

كان ابن النحاس كثير الترحم على الأشخاص والعلماء ويظهر ذلك جلياً في كتابه التعليقة على المقرب⁽³¹⁾ فكلّما ذكر عالماً من العلماء تبعه بالترحم عليه سواءً كان بصرياً أو كوفياً⁽³²⁾.

4- جمال الخط:

ذكر أحد المترجمين له أنّ خطه كان جميلاً، واصفاً إياه بقوله: ((وكتب خطأً أزري بالوشى إذا حُبِك، والذهب إذا سُبِك، ولم يزل على حاله إلى أن بلغ من الحياة أمدّها

وأهدى الزمان إلى عينه بفقده رمدها))⁽³³⁾, وذكر غيره أنه كان ((يكتب خطأً مليحاً))⁽³⁴⁾.

5- سعيه في حوائج الناس:

إنّ السعي في حوائج الناس من الخصال الحميدة فقد كان ابن النحاس الحلبي ((يسعى في مصالح الناس))⁽³⁵⁾ لذلك فقد ((كان معروفاً بجل المشكلات والمعضلات))⁽³⁶⁾.

6- حسن خلقه وكرمه:

ذكر الصفدي أنّ ابن النحاس كان مشهوراً بين أصحابه بكرمه، قائلاً: ((أخبرني غير واحدٍ أنّه لم يزل عنده في بيته من أصحابه ومن الطلبة من يأكل على مائدته، لا يدخر شيئاً ولا يخبأه عنهم، وهنا أناسٌ يلعبون الشطرنج، وهنا أناسٌ يطالعون، وكلُّ واحدٍ في شأنه، لا ينكر على أحد شيئاً ولم تزل أخلاقه مرتاضة))⁽³⁷⁾.

7- شاعريته:

قال الصفدي: ((كان من العلماء الأذكياء الشعراء))⁽³⁸⁾, فقد أورد بعض المترجمين له بعضاً من أشعاره منها:

صَاعَ مَنِّي خِضْرُ الْحَبِيبِ نَحُولًا قَلْهَذَا أَضْحَى عَلَيْهِ أَدُورُ
لَطْفَتْ خِرْقَتِي وَدَقَّتْ وَجَلَّتْ عَن نَّظِيرٍ لَمَّا حَكَّتْهَا الْخُصُورُ
أَكْتَمَ السَّرَّ عَن رَقِيبٍ لِهَذَا بِي يَخْفِي دُمُوعُهُ الْمَهْجُورُ⁽³⁹⁾

ومن شعره يرثي جمال الدين بن مالك:

قُلْ لَابِنِ مَالِكٍ إِنْ جَرَّتْ بِكَ أَدْمُعِي حُمْرًا يُحَاكِيهَا النَّجِيعُ الْقَانِي
فَلَقَدْ جَرَحْتَ الْقَلْبَ حِينَ نُعِيَتْ لِي فَتَدَقَّقْتُ بِدَمَائِهِ أَجْقَانِي⁽⁴⁰⁾

وفاته:

أجمع المترجمون له على سنة وفاته؛ وذلك لشهرته بين الناس، توفي في يوم الثلاثاء في السابع من شهر جمادى الآخرة في القاهرة سنة (698 هـ)⁽⁴¹⁾.

المبحث الأول: الخلاف النحوي في الأفعال المعربة

أولاً: الخلاف في عامل الرفع في الفعل المضارع:

قال ابن النحاس: ((اختلف في عامل الرفع في الفعل المضارع، قال البصريون (رحمهم الله): هو عامل معنوي وهو وقوعه موقع الاسم ... وقال الكسائي ومن معه من الكوفيين (رحمهم الله): العامل أحرف المضارعة ... وقال (رحمه الله) الرفع للفعل المضارع تعريه عن ناصبٍ وجازمٍ))⁽⁴²⁾.

أجمع النحاة على أنّ الفعل المضارع يكون مرفوعاً إذا جُرِدَ من الناصب والجازم، وسلم من نوني التوكيد والإنانث، ولكنهم اختلفوا في عامل رفعه⁽⁴³⁾ على أربعة مذاهب: المذهب الأول: ذهب سيبويه⁽⁴⁴⁾، والمبرد⁽⁴⁵⁾، وابن السراج⁽⁴⁶⁾، والسيرافي⁽⁴⁷⁾، وأبو علي الفارسي⁽⁴⁸⁾، وغيرهم⁽⁴⁹⁾ إلى أنّ الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم، وهو مذهب البصريين⁽⁵⁰⁾.

وفسر ابن يعيش معنى قولهم: وقوعه موقع الاسم بقوله: ((والمعنى بوقوعه موقع الاسم أنّه يقع حيث يقع الاسم، ألا ترى أنّه يجوز أن تقول: يضربُ زيدٌ، فترفع الفعل إذ يجوز أن تقول: أخوك زيدٌ؛ لأنّه موضع ابتداء كلام، وليس من شرط من أراد أن يكون كلاماً أن يكون أول ما ينطق به فعلاً أو اسماً، بل يجوز أن يأتي فيه بأيّهما شاء))⁽⁵¹⁾. واحتج البصريون لما ذهبوا إليه من وجهين:

الأول: أنّ الفعل المضارع بقيامه مقام الاسم عامل معنوي لا لفظي، وهو في ذلك أشبه المبتدأ، فكما استحق المبتدأ الرفع كذلك أعطي الفعل المضارع في هذا الموضع الرفع⁽⁵²⁾.
الثاني: أنّ وقوع الفعل المضارع موقع الاسم قد أكسبه قوةً أشبه بها قوة الاسم، وأنّ أول أحوال الاسم في الإعراب الرفع، فوجب أن يعطى أقوى الحركات، وهو الرفع⁽⁵³⁾.

واعترض على البصريين بأنّه لو كان الفعل المضارع مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لوجب أن يُنصب إذا كان الاسم منصوباً نحو: كان زيدٌ يقومُ، لوقوعه موقع الاسم المنصوب (قائماً)، وكذلك إذا كان الاسم مجروراً⁽⁵⁴⁾.

وقد أجاب ابن يعيش عن ذلك ((بأنّ عامل الرفع في الفعل المضارع إنّما هو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم، وذلك شيء واحد لا يختلف، وأمّا اختلاف إعراب الاسم، فبحسب اختلاف عوامله، وعوامل الاسم لا تأثير لها في الفعل، فلا يختلف إعراب الفعل باختلافها))⁽⁵⁵⁾.

وقيل: إنّ مذهب البصريين ينتقض بالفعل الماضي، فهو يقوم مقام الاسم نحو: زيدٌ قام⁽⁵⁶⁾. وأجاب ابن الأنباري عن ذلك بقوله: ((وإنّما لم يرتفع؛ لأنّه لم يثبت له استحقاق جملة الإعراب، فلم يكن هذا العامل موجباً له الرفع؛ لأنّه نوعٌ منه بخلاف الفعل المضارع فإنّه يستحق جملة الإعراب للمشابهة التي ذكرناها قبل))⁽⁵⁷⁾.

المذهب الثاني: ذهب الكسائي ومن تبعه من الكوفيين إلى أنّ الفعل المضارع يرتفع بأحرف المضارعة الزائدة في أوله⁽⁵⁸⁾.

وحجتهم في ذلك وضحها العكبري بقوله: ((واحتج الكسائي بأنّ الفعل قبل حرف المضارعة مبنيٌّ، وبعد وجوده وحده مرفوعٌ، والرفع عملٌ لأبَدَ له من عاملٍ، ولم يحدث سوى

الحرف فوجب أن يضاف العمل إليه، وإتّما بطل عمله بعامل آخر؛ لأنّه أقوى منه كما (إن) الشرطية يبطل عملها بـ (لم))⁽⁵⁹⁾. وردّ عليهم بالآتي:

1- ردّه السيرافي بقوله: ((أنّ هذه الزوائد من نفس الفعل وتمام معناه، ولا تنفصل منه في لفظٍ ولا معنىً ينفرد به، فكيف تعمل فيه ولا تنفرد منه ولا تفارقه ؟ وليس بمنزلة أن تذهب؛ لأنّ (أن) منفصلة اللفظ من يذهب، ويذهب منفرد بنفسه ولفظه))⁽⁶⁰⁾.

2- أنّ هذه الزوائد التي في الفعل المضارع موجودة عند نصب الفعل وجزمه، فلو كانت هي العاملة للرفع لما جاز أن يُنصب الفعل المضارع ويُجزم؛ لأنّه لا يجوز أن يدخل عليها عاملٌ آخر⁽⁶¹⁾.

وأجيب عن ذلك بأنّ عامل الرفع هنا ضعيفٌ فأبطل من الناصب والجازم عمله⁽⁶²⁾. وردّ ابن النحاس ذلك بأن قال: ((وهذا الجواب ليس بشيء؛ لأنّ العامل القوي لا يبطل العامل الضعيف، بل يكون الضعيف عاملاً في اللفظ، وهو ومعموله معمولان للعامل القوي))⁽⁶³⁾.

3- ردّه الشاطبي بأنّه من أضعف المذاهب وأشدّها مخالفةً للقياس والسماع⁽⁶⁴⁾.

المذهب الثالث: ذهب الفراء⁽⁶⁵⁾، وأكثر الكوفيين⁽⁶⁶⁾ إلى أنّ الرفع للفعل المضارع هو لتجرده من الناصب والجازم، وهو مذهب حذاق الكوفيين⁽⁶⁷⁾، واختاره ابن خروف⁽⁶⁸⁾، وابن الحاجب⁽⁶⁹⁾، وابن مالك⁽⁷⁰⁾، وابنه⁽⁷¹⁾، ابن هشام⁽⁷²⁾، والأزهري⁽⁷³⁾. واستدلوا على ذلك بما يلي:

1- أنّ الفعل المضارع يُنصب ويُجزم بدخول الناصب والجازم عليه، وإذا لم يدخله الناصب والجازم ارتفع، فدلّ ذلك على أنّه مرفوع لتجرده منهما⁽⁷⁴⁾. واعتُرض عليهم بأنّ ما ذكروه يقضي بأن يكون أول أحوال الفعل المضارع النصب والجزم ثم الرفع، والأمر بخلاف ذلك⁽⁷⁵⁾.

2- استدلوا باعتراضهم على مذهب البصريين إذ قالوا: ((والذي يدلّ على أنّه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنّه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم: كاد زيدٌ يقوم؛ لأنّه لا يجوز أن يقال: كاد زيدٌ قائماً، فلمّا وجب رفعه بالإجماع دلّ على صحة ما قلناه))⁽⁷⁶⁾.

وردّ عليهم بأنّ خبر كاد الأصل فيه أن يكون اسماً، وإتّما أُقيم الفعل مقامه ليدلّ على قرب الزمان⁽⁷⁷⁾.

3- واستدلوا أيضاً لصحة مذهبهم بإفسادهم قول البصريين ((من قبل أنّ الرفع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد (لو) وحروف التحضيض؛ لأنّها مختصة بالأفعال، فليس

المضارع بعدها في موضع الاسم، وقد رفعوه بعدها نحو: لو يقوم زيدٌ قمْتُ، وهلاً تفعلُ ذلك))⁽⁷⁸⁾.

واعترض على مذهب الفراء ومن تبعه بأنَّ التجرد أمرٌ عدمي، والعدم لا يكون عاملاً في وجود غيره⁽⁷⁹⁾. وانبرى ابن الناظم لهذا الاعتراض فقال: ((لا نُسلمُ أنَّ التجريد من الناصب والجازم عدمي؛ لأنه عبارةٌ عن استعمال المضارع على أول أحواله مُخلصاً عن لفظٍ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفةٍ ما ليس بعدمي))⁽⁸⁰⁾.

أمَّا موقف ابن النحاس من هذه المذاهب فقد اختار مذهب البصريين بقوله: ((إنَّما وحد عامل الرفع؛ لأنه عامل معنوي على الصحيح))⁽⁸¹⁾.

ويرى أبو حيان أنَّ الخلاف في هذه المسألة لا فائدة فيه، وأنَّه لا ينشأ عنه حكمٍ نطقي⁽⁸²⁾.

ثانياً: الخلاف في ناصب الفعل المضارع بعد لام كي

قال ابن النحاس: ((اختلف في هذه اللام، فمذهب سيبويه (رحمه الله) أنَّ النصب بعدها بإضمار أن؛ لأنَّها حرفٌ جرٌّ لا يدخل على الأفعال، فقَدِّر بأنَّ ليكون هو والفعل في تأويل اسم، فصَحَّ دخول حرف الجر عليه، وقال الكوفيون: النصب باللام نفسها، وخالف ثعلب (رحمه الله) رأي الفريقيين، حيث رأى النصب بهما لا بإضمار أن...))⁽⁸³⁾.

إنَّ من نواصب الفعل المضارع لام كي، وهي لام التعليل نحو: جئتُكَ لتقوم، وسُميت بلام كي؛ لأنَّها تكون للسبب⁽⁸⁴⁾، وقد اختلف النحويون في ناصب الفعل المضارع بعدها على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيبويه⁽⁸⁵⁾، والمبرد⁽⁸⁶⁾، وابن السراج⁽⁸⁷⁾، والزمخشري⁽⁸⁸⁾، وغيرهم⁽⁸⁹⁾ إلى أنَّ الناصب للفعل المضارع بعد لام كي هو أن مضمرة، وهو مذهب البصريين⁽⁹⁰⁾.

قال سيبويه في ذلك: ((وأما اللام في قولك: جئتُكَ لتفعلَ فبمنزلة أن في قولك: إنَّ خيراً فخيرٌ وإنَّ شراً فشرٌّ، وإن شئتَ أظهرت الفعل ها هنا، وإن شئتَ خزلته وأضمرته، وكذلك أن بعد اللام إن شئتَ أظهرته، وإن شئتَ أضمرته))⁽⁹¹⁾.

واحتج البصريون ومن تبعهم لصحة مذهبهم بأنَّ لام كي حرفٌ جرٌّ، وحرف الجر من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تدخل على عوامل الأفعال، كما أنَّ عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء؛ لذلك وجب أن يكون الفعل بعدها منصوباً بإضمار أن دون غيرها؛ لأنَّ

(أَنَّ) مع الفعل المنصوب بمنزلة المصدر الذي يجوز أن يدخل عليه حرف الجر، فقولك: جئْتُكَ لأُكْرِمَكَ، معناه: جئْتُكَ لأنَّ أُكْرِمَكَ، أي لإكرامك كما تقول: جئْتُ لزيدٍ (92).

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنَّ لام كي هي التي نصبت الفعل بنفسها لا بإضمار أنَّ (93).

واحتجوا على ذلك بأنَّه لو كانت لام كي الداخلة على الفعل المضارع هي اللام الجارة لجاز أن تقول: أمرتُ بئُكْرِمَ، على تقدير: أمرتُ بأنَّ تُكْرِمَ، وذلك لا يجوز، فتعيَّن أنَّ اللام هي الناصبة للفعل (94).

وقد أجاب السيرافي عن هذه الحجة بأن قال: ((فالجواب عن هذا أنَّ حروف الجر لا تتساوى في ذلك، واللام تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم، وهي شاملةٌ يحسنُ أن تسأل عن كُلِّ فعلٍ، فيقال: لِمَ فعلت؛ لأنَّ لِكُلِّ فاعلٍ غرضاً في فعله، وباللام يُخبرُ عنه ويُسألُ عنه، وحتَّى وكى في ذلك المعنى، ألا ترى أنَّك تقول: مدحتُ الأميرَ ليعطيني، وكى يعطيني، وحتَّى يعطيني، ومعناها كُلُّها واحدٌ)) (95).

ومن الكوفيين ((من تمسك بأن قال: إنَّما نصبت الفعل؛ لأنها تفيد معنى الشرط، كقولك: قمتُ لتقومَ، فأشبهت (إنَّ) المخففة الشرطية إلاَّ أنَّ (إنَّ) لما كانت أمَّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما، فجزموا بـ(أنَّ)، ونصبوا باللام؛ للفرق بينهما، ولم يكن للرفع مدخلٌ في واحدٍ من هذين المعنيين؛ لأنَّه يبطل مذهب الشرط؛ لأنَّ الفعل المضارع إنَّما ارتفع لخلوه من حرف الشرط وغيره من العوامل الجازمة والناصبية)) (96).

وردَّ ابن الأنباري هذه الحجة بأن قال: ((لا نُسلم أنَّها تفيد معنى الشرط، وإنَّما تفيد التعليل، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن تُحمل عليها في الجزم؛ فيُجزم باللام كما يُجزم بـ(أنَّ)؛ لأجل المشابهة التي بينهما .

وقولهم: إنَّ (إنَّ) لما كانت أمَّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما، قلنا: فهلاً رفعا؟ وقولهم: إنَّ الرفع يبطل مذهب الشرط، قلنا: فكان ينبغي أن لا يُنصب أيضاً؛ لأنَّ النصب يبطل مذهب الشرط)) (97).

واستدلَّ الكوفيون أيضاً بأنَّ لام كي إنَّما نصبت الفعل بنفسها؛ لأنها بمعنى كي، وكى تنصب بنفسها، وما كان بمعنى كي فهو يعمل عمله (98).

وردَّ العكبري عليهم بقوله: ((نُسلم أنَّ كي تنصب بنفسها، ولكن لم تكن اللام كذلك، واتفاقهما في المعنى لا يوجب اتحادهما في العمل، ألا ترى أنَّ (أنَّ) الناصبة للاسم مثل أنَّ الناصبة للفعل المستقبل في المعنى، إذ كُـلُّ واحدةٍ منهما مصدرية يعمل فيها ما قبلها، ولم يلزم

من ذلك اتحادهما، فإنّ تلك تختص بالأسماء حتّى لو وقع الفعل بعدها مخفّفة لم تعمل بخلاف أنّ الخفيفة؛ ولذلك استعملت اللام مع صريح المصدر، ولم تُستعمل كي معه، وإن كانا سواءً في المعنى))⁽⁹⁹⁾.

المذهب الثالث: ذهب ثعلب إلى أنّ الفعل المضارع بعد لام كي منصوب باللام نفسها، ولكن لقيامها مقام أن⁽¹⁰⁰⁾.

إنّ في كلام ابن النحاس عن مذهب ثعلب ما يُوهم أنّ النصب بعد اللام بشيئين قاما مقام أنّ ولم يذكرهما، إذ قال: ((وخالف ثعلب (رحمه الله) رأي الفريقين، حيث رأى النصب بهما لا بإضمار أنّ، ولم يوافق الكوفيين حيث قال: إنّهما قائمان مقام أنّ، وهم لا يرون ذلك، بل يقولون: النصب بهما أنفسهما بطريق الأصالة لا بقيامهما مقام غيرها))⁽¹⁰¹⁾.

ولعل ما أراده ابن النحاس باللذين يقومان مقام (أنّ) اللام وحتّى الناصبتان للفعل المضارع، ومما يؤكد ذلك قول شيخه ابن يعيش عند عرضه للمسألة إذ قال: ((وقال ثعلب قولاً خالف فيه أصحابه والبصريين، وذلك أنّه قال في جنث لأكرمك، وسرت حتّى أدخل المدينة: إنّ المستقبل منصوب باللام وحتّى؛ لقيامهما مقام أنّ، فخالف أصحابه؛ لأنّهم يقولون: إنّ النصب بهما لا بمضمّر بعدهما))⁽¹⁰²⁾.

وبهذا يُرفع الوهم، ولكن يبقى قصور ابن النحاس في كلامه إذ تكلم عن لام كي في نص المسألة، ولم يذكر حتّى معها، ولعل الذي حصل سهو منه .

وقد نقل السيوطي رداً لأبي حيان على هذا المذهب إذ قال: ((قال: أبو حيان وذلك باطل؛ لأنّه قد ثبت كونها من حروف الجر، وعوامل الأسماء لا تعمل إلا في الأسماء))⁽¹⁰³⁾.

وكان موقف ابن النحاس من هذه الآراء أنّه انتصر لمذهب سيبويه؛ وذلك بتعليقه الاحتياج إلى أنّ إذ قال: ((إنما احتيج إلى أنّ؛ لأنّ عطف الفعل على الاسم لا يصحّ، فاحتيج إلى أنّ يجعل الفعل في تأويل الاسم، فيجوز عطفه حينئذٍ على الاسم))⁽¹⁰⁴⁾.

والذي يتبيّن للباحث أنّ مذهب سيبويه ومن تبعه هو الأقرب؛ لسلامته من الردود والاعتراضات بخلاف المذهبيين الآخرين .

ثالثاً: الخلاف في عامل الجزم في جواب الطلب:

قال ابن النحاس: ((اختلف الناس في الجازم للجواب ماذا ؟ فقال بعضهم: الجازم له إنّ المقدّرة، وقال بعضهم: لا حاجة إلى تقدير لفظ إنّ، بل تضمّن ما قبل الجواب لمعناها مُغْنٍ عن تقدير إنّ، وجزمت بأنفسها، قال ابن مالك (رحمه الله): وهذا مذهب سيبويه والخليل (رحمهما الله))⁽¹⁰⁵⁾.

يقع جواب الطلب مجزوماً إذا سقطت الفاء منه، وقصد به معنى الجزاء، وأساليب الطلب هي الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، نحو: ائتني آتِكَ⁽¹⁰⁶⁾، وقد اختلف النحاة في الجازم لجواب الطلب على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنه مجزومٌ بالطلب المتضمّن معنى الشرط، وهو مذهب الخليل إذ نقله سيبويه عنه بقوله: ((وزعم الخليل أنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى إنّ، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنّه إذا قال: ائتني آتِكَ فإنّ معنى كلامه إنّ يكن منك إتيان آتِكَ، وإذا قال: أين بيئتكَ أُرزِكَ، فكأنّه قال: إنّ أعلم مكان بيئتكَ أُرزِكَ؛ لأنّ قوله: أين بيئتكَ يريد به أعلمني))⁽¹⁰⁷⁾.

ونُسب هذا الرأي إلى سيبويه⁽¹⁰⁸⁾ إذ فهم ذلك من قوله: ((وهذا بابٌ من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرضٍ، فأما ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتِكَ، وأما ما انجزم بالنهي فقولك: لا تفعلْ يكنْ خيراً لك، وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك: ألا ماءً أشربه، وليته عندنا يحدّثنا، وأما ما انجزم بالعرض فقولك: ألا تنزلْ تُصبْ خيراً، وإنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنّ تأتيّ بأن تأتيّ؛ لأنّهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أردوا الجزاء، كما أنّ إنّ تأتيّ غير مستغنية عن آتِكَ))⁽¹⁰⁹⁾.

ويرى السيرافي أنّ سيبويه تجوّز في عبارته ((فأوهم أنّ هذه الأشياء هي الجازمة لما بعدها، كما أنّ حرف الشرط وفعله هو الجازم للجواب ... وهذا من سيبويه مسامحة في اللفظ))⁽¹¹⁰⁾.

في حين يرى الشاطبي أنّ مذهب سيبويه في الجازم للجواب يحتمل أن يكون الطلب المتضمّن معنى الشرط، ويحتمل أن يكون إنّ المقدّرة، ولكنه في الأول أظهر⁽¹¹¹⁾.

واختار ابن خروف هذا المذهب⁽¹¹²⁾، وعليه ابن مالك إذ قال: ((والصحيح أنّه لا حاجة إلى تقدير لفظ إنّ، بل تضمّن لفظ الطلب لمعناها مُغنٍ عن تقدير لفظها كما هو مغنٍ في أسماء الشرط نحو: مَنْ يأتني أكرّمه، وهذا مذهب الخليل وسيبويه))⁽¹¹³⁾، وهذا ما ذكره ابن النحاس في بداية المسألة .

وردّ ابن عصفور ما ذهبوا إليه بأنّ التضمين يقضي بأن يكون العامل جملةً، وذلك لا يوجد في موضعٍ من المواضع⁽¹¹⁴⁾. وردّه ابن الناظم أيضاً بأنّ الشرط لا بُدّ له من فعلٍ، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه، ولا مُضمناً له معنى الحرف؛ لما في ذلك من التعسّف، ولا مقدّراً بعده لقبح إظهاره من غير حرف الشرط بخلاف إظهاره⁽¹¹⁵⁾، و((أنّ التضمين لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط؛ لأنّه يدلُّ عليه بالالتزام، فأی فائدة في تضمينه لمعناه))⁽¹¹⁶⁾.

المذهب الثاني: أنه مجزومٌ بالطلب لنيابته مناب الشرط وفعله، وهو مذهب السيرافي إذ قال: ((فقولك: ائتني آتِكَ يُقدَّر بعد قولك: ائتني، إن تَأتني فَآتِكَ، وتقول في النهي: لا تدنُ مِنْهُ يَكُنْ خيراً لك ... وهذه الأشياء التي ذكرناها من الأمر والنهي والاستفهام والعرض تُغني عن ذكر الشرط، ويكتفي بذكره عن ذكرها))⁽¹¹⁷⁾.

وهو رأي أبي علي الفارسي عندما قال: ((إذا قلت: ائتني آتِكَ، جُزمت آتِكَ؛ لأنَّه جواب الجزاء، والجزاء مختزلاً دلَّ عليه ائتني، فكأنَّه قال: إن تَأتني، جاز أن تجعل هذا في موضع الشرط من حيث كان الشرط لا يجوز فيه الصدق كما كان ائتني لا يجوز فيه الصدق والكذب، فمتى اجتمعا من هذا الوجه جاز أن تُقيم أحدهما مقام الآخر))⁽¹¹⁸⁾.

واختاره ابن عصفور بقوله: ((ومنهم من ذهب إلى أنها إنّما جُزمت لنيابتها مناب الشرط وفعله، فالأصل عندهم في: أطع الله يغفر لك، إن تَطع الله يغفر لك، فحذف أطع الله، وأقيم إن تَطع الله مقامه، وهو الصحيح))⁽¹¹⁹⁾.

المذهب الثالث: أنّ جواب الطلب مجزومٌ بأنّ مقدّرة؛ لدلالة الطلب عليه، وهو مذهب الزمخشري إذ يقول: ((ويُجزم بأنّ مضمره إذا وقع جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض، نحو: أكرمني أكرمك، ولا تفعل يَكُنْ خيراً لك ... وجواز إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها))⁽¹²⁰⁾.

وهو مذهب ابن الحاجب⁽¹²¹⁾، وأكثر المتأخرين⁽¹²²⁾، واختاره ابن الناظم⁽¹²³⁾، وأبو حيان⁽¹²⁴⁾، وإليه ركن المرادي؛ لأنّ ((الإضمار أسهل من التضمين؛ لأنّ التضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار بغير تغيير، فهو أسهل... وأنّ التضمين لا يكون إلا لفائدة، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط))⁽¹²⁵⁾، ووافقهم في ذلك ابن هشام⁽¹²⁶⁾.

المذهب الرابع: قيل إنّ جواب الطلب مجزومٌ بلام مقدّرة، فإذا قيل: ألا تنزلُ تُصَبْ خيراً، فتقديره: لتُصَبْ خيراً، ولم يُنسب إلى أحدٍ من النحاة، وردّ هذا المذهب بأنّه ضعيفٌ؛ لعدم إطراده إلا بتجوز وتكلف⁽¹²⁷⁾.

المبحث الثاني: الخلاف النحوي في الأفعال المبنية

أولاً: الخلاف في بناء كان وأخواتها للمفعول

قال ابن النحاس: ((واعلم أنّ البصريين قالوا: لا يجوز أن يبنى كان وأخواتها للمفعول، ويقام الخبر مقام الفاعل ... وذهب الكسائي إلى جوازه ... وقال بعض البصريين (رحمهم الله): إنّه يجوز بناء كان وأخواتها المتصرفة للمفعول بشرط أن يكون معك فضلة غير الخبر (...))⁽¹²⁸⁾.

اختلف النحاة في بناء كان وأخواتها للمفعول على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب سيبويه⁽¹²⁹⁾، والكسائي⁽¹³⁰⁾، والفراء⁽¹³¹⁾، والسيرافي⁽¹³²⁾، وابن عصفور⁽¹³³⁾ إلى جواز بناء كان وأخواتها للمفعول، وهو مذهب الكوفيين⁽¹³⁴⁾.

قال سيبويه: ((فهو كائنٌ ومكونٌ))⁽¹³⁵⁾، ولكنه لم يوضح ما الذي يقوم مقام الفاعل، وقد اختلف في تفسير كلام سيبويه، فتأوله أبو علي الفارسي، والأعلم الشنتمري⁽¹³⁶⁾ بأنه أراد كان التامة، وتأوله ابن خروف بأنه ((قصد إلى أنه يُستعمل منها اسمُ فاعلٍ، ولم يقصد عملاً ولا غيره))⁽¹³⁷⁾. وقد اختلف أصحاب هذا المذهب في وجه الجواز على أقوال:

الأول: ذهب الكسائي إلى أن الذي يُقام مقام الفاعل هي الجملة التي في الأصل خير كان، نحو: كَيْنٌ يُقَامُ، على معنى: كَيْنَ الأَمْرِ يُقَامُ⁽¹³⁸⁾. ورُدَّ عليه بأنَّ ((الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكيّةً أو مؤولةً للمصدر المضمون، ولا معنى لكَيْنَ القِيَامِ))⁽¹³⁹⁾.

الثاني: ذهب الفراء إلى الجواز مطلقاً، قال السيرافي ((وكان الفراء يجيز كَيْنَ أخوك في كان زيد أخوك، ويزعم أنه ليس من كلام العرب، ولكن على القياس))⁽¹⁴⁰⁾. وحجته في ذلك القياس على نحو: ضُرِبَ عمرو⁽¹⁴¹⁾. ورُدَّ عليه بأن ما ذهب إليه ((فاسدٌ؛ لعدم الفائدة، ولاستلزامه إخباراً عن غير مذكورٍ، ولا مقدرٍ))⁽¹⁴²⁾.

الثالث: ذهب السيرافي إلى أن الذي يُقام مقام الفاعل هو المصدر في كان بعد حذف الاسم والخبر، قال السيرافي: ((ولكنَّ الوجه الذي يصح منه مكون أن تحذف الاسم والخبر جميعاً، وتصوغ كان لمصدرها، وذلك المصدر ينوب مناب الاسم والخبر، ويكون الاسم والخبر تفسيراً له، فنقول: كَيْنَ الكونُ زيدٌ منطلقٌ، فالكون اسم ما لم يُسمَّ فاعله لـ(كين)، وزيدٌ منطلقٌ جملة هي تفسير الكون))⁽¹⁴³⁾.

ورُدَّ بأن كان الناقصة وأخواتها ليس لها مصدر، وإنما تدلُّ على الزمان فقط، فلا يقال: كان زيدٌ منطلقاً كوناً⁽¹⁴⁴⁾.

الرابع: ذهب ابن عصفور إلى أن الجار والمجرور أو الظرف يقوم مقام الفاعل بعد حذف الاسم والخبر قال في ذلك: ((والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول، وهو مذهب سيبويه؛ لكن لا بُدَّ من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يُقام مقام المحذوف، فنقول: كَيْنَ في الدار، فالأصل مثلاً: كان زيدٌ قائماً في الدار، على أن يكون في الدار متعلقاً بكان حُذِفَ المرفوع لشبهه بالفاعل، وحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبرٍ عنه، ثم أُقيم المجرور مقام المحذوف))⁽¹⁴⁵⁾.

وَرُدَّ عَلَيْهِ بَعْدَ الْفَائِدَةِ ((فَإِنَّ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ أَوْ مَوْضِعًا مِنَ الْمَوَاضِعِ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ إِنَّ (كَانَ) الْنَاقِصَةَ لَا فَائِدَةَ لَهَا إِلَّا مَا تُعْطِيهِ مِنْ زَمَانِ الْخَبَرِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ خَبْرٌ فَلَا ثَمَرَةَ لَهَا))⁽¹⁴⁶⁾.

المذهب الثاني: ذهب ابن السراج⁽¹⁴⁷⁾، وأبو علي الفارسي⁽¹⁴⁸⁾، والصميري⁽¹⁴⁹⁾، وابن خروف⁽¹⁵⁰⁾، والعكبري⁽¹⁵¹⁾، وابن مالك⁽¹⁵²⁾ إلى منع بناء كان وأخواتها لما لم يسم فاعله، فلا يجوز أن يقال: كَيْنَ قَائِمٌ فِي كَانٍ زَيْدٌ قَائِمًا، وهو مذهب البصريين⁽¹⁵³⁾، واختاره أبو حيان⁽¹⁵⁴⁾. قال ابن السراج موضحاً ذلك: ((... وهذا عندي لا يجوز من قبل أن (كان) فعلٌ حقيقيٌّ، وإنَّما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعلُ فيه غيرُ فاعلٍ في الحقيقة، والمفعول غيرُ مفعولٍ على الصحة فليس فيه مفعولٌ يقوم مقام الفاعل))⁽¹⁵⁵⁾.

وقد ذكروا أنَّ علة المنع في ذلك أنَّ (كان) تعمل في المبتدأ والخبر، فعندما تُبنى للمفعول يجب حذف اسمها المرفوع ويبقى خبرها، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ الخبر لا بُدَّ له من المخبر عنه⁽¹⁵⁶⁾.

وقال العكبري: ((وإنَّما لم يقدَّم خبر كان مقام اسمها لوجهين: أحدهما أنَّه هو الاسم في المعنى، والثاني أنَّ الخبر مسندٌ إلى غيره فلا يسند إليه))⁽¹⁵⁷⁾.

أمَّا موقف ابن النحاس من المذهبين فالظاهر أنَّه يرى منع بناء كان وأخواتها للمفعول وذلك برده مذهب الكسائي بقوله: ((ولا دليل يعضده من سماع ولا قياس))⁽¹⁵⁸⁾.

ثانياً: الخلاف في ليس بين الفعلية والحرفية

قال ابن النحاس: ((لم يختلف أحدٌ في فعلية شيءٍ منها إلاَّ ليس، فإنَّ أبا علي (رحمه الله) ذكر في المسائل الحلبيات أنَّ ليس حرف، وطوَّل في الاستدلال على ذلك ... وأكثر الناس على فعلية ليس))⁽¹⁵⁹⁾.

اختلف النحويون في ليس على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيبويه⁽¹⁶⁰⁾، والفراء⁽¹⁶¹⁾، والمبرد⁽¹⁶²⁾، وابن السراج⁽¹⁶³⁾، والسيرافي⁽¹⁶⁴⁾، وغيرهم⁽¹⁶⁵⁾ إلى أنَّ ليس فعل، ويُنسب إلى البصريين⁽¹⁶⁶⁾، وهو مذهب الأكثرين⁽¹⁶⁷⁾.

واحتجوا لفعليتها بعدة أمور:

1- اتصال الضمير المرفوع بها الذي لا يتصل إلاَّ بالفعل، فتقول: لَسْتُ، ولَسْتُمَا، ولَسْتُمْ، لَسْتُنَّ، وليسوا⁽¹⁶⁸⁾.

واعترض أبو علي الفارسي ذلك بقوله: ((فإن قال قائل: إنّه قد اتصل به الضمير على نحو ما يتصل بالفعل كقولهم: ليسوا، ولستُم . قيل: إنّ اتصال الضمير به هذا الاتصال ليس بدلالة قاطعة على أنّها فعلٌ؛ ألا ترى أنّه قد اتصل الضمير على هذا النحو بما هو اسم، وذلك قولهم: هاء، وهاءوا، كما تقول للمخاطب: افعل، وافعلوا، وهذا الحرف من الأسماء التي سميت بها الأفعال))⁽¹⁶⁹⁾.

2- أنّها مفسرة للفعل قال ابن بابشاذ: ((وتفسيرها للفعل في مثل: أزيداً لست مثله، فزيداً منصوب بإضمار فعلٍ دلّ عليه ليس، كأنّه قال: أخالفت زيداً لست مثله، فلولا أنّها فعلٌ لما فسرت فعلاً))⁽¹⁷⁰⁾.

3- جواز تقديم خبرها على اسمها وتقديمه عليها بخلاف (ما) الحجازية، وإليه أشار العكبري بقوله: ((ويدلّ على أنّها فعلٌ جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثيرٍ منهم بخلاف (ما))⁽¹⁷¹⁾.

4- استتار الضمير فيها قال ابن يعيش: ((ومما يدلّ أنّها فعلٌ وليست حرفاً، أنّها تتحمل الضمير كما أنّه يتحمل الضمير، فتقول: زيدٌ ليس قائماً، فيستكنّ في ليس ضميرٌ من زيد))⁽¹⁷²⁾.

5- ومما يدلّ على أنّها فعلٌ أنّ آخرها مفتوحٌ كما في الأفعال الماضية، وأنّها تلحقها تاء التانيث الساكنة كما تلحق الفعل، أي أنّها تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر كقولنا: ليس عمرو قائماً، وليست هندٌ قائمةً، كما نقول: قام عمرو، وقامت هندٌ⁽¹⁷³⁾.

المذهب الثاني: ذهب ابن شقير⁽¹⁷⁴⁾، وأبو علي الفارسي⁽¹⁷⁵⁾ إلى أنّها حرفٌ، ونُسب إلى الفراء وجميع الكوفيين⁽¹⁷⁶⁾، وإلى ابن السراج⁽¹⁷⁷⁾.

لقد مرّ بنا أنّ الفراء وابن السراج ممّن قالوا بفعلية ليس، وقد نُسب إليهما القول بالحرفية، وهذا يخالف ما ذهبوا إليه، فأما الفراء فقد قال: ((تقول: ليس بقائمٍ أخوك؛ لأنّ ليس فعلٌ يقبل المضمر، كقولك: لست، ولسنا))⁽¹⁷⁸⁾. وأما ابن السراج فقد قال: ((فأما ليس فالدليل على أنّها فعلٌ وإن كانت لا تتصرفُ تصرفُ الفعل قولك: لست، كما تقول: ضربتُ))⁽¹⁷⁹⁾. فذلك تصريحٌ منهما أنّ ليس فعلٌ وليست بحرفٍ كما نُسب إليهما.

واستدلوا على حرفيتها بعدة أمور:

1- أنّها ليست على وزن من أوزان الفعل لسكون وسطه⁽¹⁸⁰⁾. واعترضه ابن عصفور بقوله ((أمّا كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ فإنّه يحتمل أن تكون مخففةً من فعلٍ، فتكون في الأصل ليس نحو: صيد البعير، وفعلٌ قد خُفّف، فيقال: فعلٌ ... ولا يمكن أن تكون فعلٌ في الأصل؛ لأنّ فعلٌ لا يخفّف، ولا فعلٌ بضمّ العين؛ لأنّ فعلٌ لا يبني ممّا عليه ياء))⁽¹⁸¹⁾.

2- أنها جامدة لا تتصرف، فلم يأت منها اسم الفاعل واسم المفعول، ولا لفظ المستقبل⁽¹⁸²⁾.
ورُد ذلك بأنه قد وُجد من الأفعال ما هو ليس بمتصرفٍ مثل نَعَمْ، وبئس، وعسى، وفعل
التعجب، وليس لها مصادر⁽¹⁸³⁾.

3- أنها تدلُّ على النفي، ولا تدلُّ على الحدث والزمان قال أبو علي الفارسي: ((ومما يدلُّ
على أنها ليست بفعلٍ أنها تدلُّ على النفي، ولا تدلُّ على حدثٍ، ولا زمانٍ، والأفعال منها ما
يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ، ومنها ما يدلُّ على زمانٍ فقط، فإذا كان هذا هكذا، وتعرّت ليس من
المعنيين جميعاً علم أنها ليست بفعلٍ))⁽¹⁸⁴⁾.

4- أنها لا تصح أن تقع صلةً لـ(ما) المصدرية قال أبو علي الفارسي: ((
إنها لا تُوصَلُ بها (ما) التي تكون مع الفعل في تقدير المصدر، كما وصولها بأخواتها، ألا
ترى أنك لا تقول: ما أحسن ما ليس زيداً قائماً، فتصل بليس (ما) كما لا تصلها بـ(ما)
النافية، فهذا يبيّن أنها ليست بمنزلة أخواتها))⁽¹⁸⁵⁾.

وردّه العكبري بقوله ((وأما امتناع كونها صلةً لـ(ما) المصدرية، فلأنها وضعت على النفي
كالحرف فلا يكون منها مصدرٌ، ونحن نقول: إنها فعلٌ لفظيٌّ حقيقيٌّ))⁽¹⁸⁶⁾.

المذهب الثالث: ذهب المالقي إلى أنّ ليس تكون حرفاً كـ(ما) النافية إذا دخلت على الجملة
الفعلية كقول الشاعر:

يَهْدِي كِتَابَيْ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا إِلَّا ابْتِدَارًا إِلَى مَوْتٍ بِالْجَامِ⁽¹⁸⁷⁾

فليس هنا حرف؛ لأنه ليس فيها خاصية من خواص الأفعال، وتكون ليس فعلاً إذا وُجد معها
شيءٌ من خواص الأفعال كاتصالها بالضمير المرفوع أو بقاء التانيث الساكنة⁽¹⁸⁸⁾.
ويظهر للباحث أنّ ما ذهب إليه سيبويه وأكثر النحاة هو الأظهر؛ للحجج الدامغة التي استدلوا
بها ولاسيما اتصال الضمير المرفوع بها، ولرّدّهم على من خالفهم .

ثالثاً: الخلاف في (أفعل) في التعجب بين الاسمية والفعلية

قال ابن النحاس: ((واختلف النحاة في أفعل هاهنا، فذهب البصريون (رحمهم الله) إلى أنها
فعلٌ، واستدلوا على ذلك بلزوم نون الوقاية... وذهب الكوفيون (رحمهم الله) إلى أنّ أفعل هنا اسمٌ،
واستدلوا على ذلك بتصغيره...))⁽¹⁸⁹⁾.

اختلف النحويون في أفعل في صيغة (ما أفعله) التعجبية على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب سيبويه⁽¹⁹⁰⁾، والكسائي⁽¹⁹¹⁾، والمبرد⁽¹⁹²⁾، وابن السراج⁽¹⁹³⁾،
والزجاجي⁽¹⁹⁴⁾، والسيرافي⁽¹⁹⁵⁾، وأبو علي الفارسي⁽¹⁹⁶⁾، وغيرهم⁽¹⁹⁷⁾ إلى أنّ أفعل في هذه
الصيغة فعلٌ ماضٍ، وهو مذهب البصريين⁽¹⁹⁸⁾.

واستدلوا على ذلك بأدلةٍ منها:

- 1- أنهم قالوا إن: ((الدليل على أنه فعلٌ لزوم الفتح لآخره، ولو كان اسماً لوجب أن يُرفع إذا كان المبتدأ، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ أحسنٌ من عمرو، ترفع، وإن فتحتها قلت: ما أحسنٌ زيداً، ففتح، ولو كان الذي بعدها اسماً لارتفع، فلما لزمه الفتح دلّ على أنه فعلٌ))⁽¹⁹⁹⁾.
- 2- أنهم قالوا بأنّ ((الدليل على أنه فعلٌ أنه إذا وُصل بياء الضمير فإنّ نون الوقاية تصحبه نحو: ما أحسنني، وما أشبه ذلك، وهذه النون إنّما تصحب الضمير في الفعل خاصةً لتقيه الكسر، ألا ترى أنك تقول: أكرمني، وأعطاني، وما أشبه ذلك، ولو قلت نحو: غلامني، وصاحبني، لم يجز، فلما دخلت هذه النون عليه دلّ على أنه فعلٌ))⁽²⁰⁰⁾.
- واعترض الكوفيون هذا الدليل بأنّ نون الوقاية قد تدخل على الاسم كما في قَدني، وقَطني، أي: حَسَبي⁽²⁰¹⁾. وقد أجاب العكبري عن ذلك إذ قال: ((وأما قَدني، وقَطني، فقد يقال: قدي، وقطي، ولا يجوز مثل ذلك في التعجب، وأما من قال: قَدني فالوجه فيه عنده أنّ قد بمعنى اكفف، فلما أشبه فعل الأمر لحقه حكمٌ من أحكامه، كما قال: حَسْبُكَ يَنَمُ النَّاسُ، بجزم الجواب؛ لأنّه حملة على أكفّف يَنَمُ النَّاسُ))⁽²⁰²⁾.
- 3- أنّ أفعال ينصب المعارف والنكرات، والاسم لا ينصب إلاّ النكرات خاصةً على التمييز، وذلك نحو: زيدٌ أكبرُ منك سنّاً، وأكثرُ منك علماً، فدلّ ذلك على أنّه فعلٌ⁽²⁰³⁾.
- 4- أنه ينصب المفعول قال ابن عصفور: ((واستدلوا على فعليته بنصبه المفعول، ولو كان اسماً لم يجز ذلك فيه، إذ ليس هو من قبيل الفاعلين والمفعولين، ولا من قبيل المصادر المقدّرة بأنّ والفعل، ولا من الأسماء الموضوعة موضع الفعل))⁽²⁰⁴⁾.
- المذهب الثاني: ذهب الكوفيون⁽²⁰⁵⁾ إلى أنّ أفعال اسمٍ، وقيل هو مذهب بعض الكوفيين⁽²⁰⁶⁾. واحتجوا على أسميته بأدلةٍ منها:
- 1- أنه يُصَغَّرُ، والتصغير من خصائص الأسماء نحو: ما أُحْيِسَ زيداً، وقال الشاعر:
يا أَمِيلِحَ غِرْلاناً شَدَنَّ لَنَا
مِنْ هَوْلِيائِكُنَّ الضَّالِّ والسَّمْرِ⁽²⁰⁷⁾
- ف(أميلح) تصغير أَمَلِح، والفعل لا يُصَغَّرُ⁽²⁰⁸⁾.
- وأجاب العكبري بأنّ التصغير جاز في هذا الفعل من ثلاثة أوجه: ((أحدها: أنه نائبٌ عن تصغير المصدر كما أنّ الإضافة إلى الفعل في اللفظ، وهي في التقدير إلى مصدره، والثاني: أنّ هذا الفعل أشبه الاسم في جموده، والثالث: أنّ لفظه أفعال هنا مثل لفظه هو أفعالٌ منك، وللشبهه اللفظي أثرٌ كما في باب ما لا ينصرف))⁽²⁰⁹⁾.

2- أنه جامدٌ لا يتصرف ولا مصدر له، فلو كان فعلاً لكان متصرفاً؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال؛ فلذلك وجب أن يُلحق بالأسماء⁽²¹⁰⁾. وردّه ابن عصفور بقوله: ((فأما عدم تصرفه وأنه لا مصدر له، فقد وُجد من الأفعال ما هو على هذه الصفة كعسى))⁽²¹¹⁾.

3- أنهم قالوا إنَّ ((الدليل على أنه اسمٌ أنه يصحُّ نحو: ما أقومه!، وما أبيعُه!، كما يصحُّ الاسم في نحو: هذا أقومُ منك، وأبيعُ منك، ولو أنه فعلٌ لوجب أن يعتلَّ كالفعل نحو: أقام وأباع في قولهم: أباغ الشيء إذا عرضه للبيع، فلما لم يعتلَّ وصحَّ كالأسماء مع ما دخله من الجمود والتصغير دلَّ على أنه اسمٌ))⁽²¹²⁾.

وردَّ عليهم بأنَّ التصحيح حصل له من حيث حصل التصغير، وذلك بحمله على أفعال الذي للتفضيل، ولأنَّه أشبه الأسماء بلزومه طريقةً واحدةً، فلما أشبه الاسم من هذين الوجهين وجب أن يصحَّ كما يصحُّ الاسم⁽²¹³⁾. وأنَّ حمل الشيء على الشيء في بعض خواصه لا يخرجُه عن أصلته⁽²¹⁴⁾.

أما موقف ابن النحاس من المذهبيين فقد انتصر للبصريين برده ما ذهب إليه الكوفيون إذ قال: ((وما ذكروه لا دليل فيه؛ لأنَّه قد ثبت فعليتها بما ذكرنا من الدلائل، وما ذكروه محتمل التخريج، وأما عدم التصرف فللقاعدة التي ذكرناها، وهو أنَّ فعل التعجب تضمَّن ما ليس له في الأصل، وهو زيادة الوصف، والدلالة على بقاء الوصف إلى الحال، فمُنِع التصرف لذلك، وأما تصغيره فلم يكن لكونه اسماً، بل لشبهه بالأسماء حين لم يتصرف))⁽²¹⁵⁾.

ويظهر للباحث أنَّ ما ذهب إليه سيبويه وجميع البصريين أولى بالقبول؛ للحجج القوية التي استندوا عليها التي منها أنَّ أفعال تلزمه نون الوقاية عند اتصاله بياء المتكلم، وأنه ينصب الاسم الذي بعده على المفعولية.

رابعاً: الخلاف في نَعْمَ وبئس بين الاسمية والفعلية

قال ابن النحاس: ((اعلم أنَّ بين النحاة اختلافاً فيهما، فمذهب البصريين أنَّهما فعلان كما ذكر، واضطرب نقل الأصحاب عن مذهب الكوفيين، فقالوا في مسائل الخلاف: ذهب الكوفيون إلى أنَّ نَعْمَ وبئس اسمان، وقال ابن الشجري ... أجمع البصريون من النحويين على أنَّ نَعْمَ وبئس فعلان، وتابعهم علي بن حمزة الكسائي (رحمه الله)، وقال أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: هما اسمان ... وقال ابن عصفور: نَعْمَ وبئس فعلان لم يختلف فيه أحدٌ من النحويين البصريين والكوفيين، وإنما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل ...))⁽²¹⁶⁾.

اختلف النحويون في فعلية نَعْمَ وبئس على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيويه⁽²¹⁷⁾، والكسائي⁽²¹⁸⁾، والمبرد⁽²¹⁹⁾، وابن السراج⁽²²⁰⁾، والزجاجي⁽²²¹⁾، والسيرافي⁽²²²⁾، وأبو علي الفارسي⁽²²³⁾، وابن جني⁽²²⁴⁾، وغيرهم⁽²²⁵⁾ إلى أن نِعْمَ وبئسَ فعلان ماضيان لا يتصرفان، وهو مذهب البصريين⁽²²⁶⁾. واستدلوا على فعليتهما بعدة أمور:

1- أنهم قالوا ((أما الدليل على أنهما فعلان ثبات علامة التأنيث فيهما على حد ثباتها في الفعل، نحو: نِعِمْتُ وَبِئْسْتُ، كما تقول: قَامَتْ وَقَعَدْتُ، فلو كانا اسمين لكان الوقف عليهما بالهاء، فلما وقف عليهما بالتاء عَلِمَ أنَّهما فعلان، وليسا باسمين))⁽²²⁷⁾.

واعترض الكوفيون هذا الدليل بأن تاء التأنيث قد تتصل بالحرف، نحو: رُبَّتْ، وَثُمَّتْ، وَوَلَاتْ، فلا يدلُّ اتصالها بهما على أنهما فعلان⁽²²⁸⁾. وأجاب ابن الأنباري على هذا الاعتراض وأسقطه؛ لاختلاف التاء التي اتصلت بنحو: رُبَّتْ وغيرها عن تاء نِعِمْتُ وَبِئْسْتُ، وقال: ((والدليل على ذلك من وجهين: أحدهما: أن التاء في: نِعِمَّتِ المرأة، وَبِئْسَتِ الجارية، لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل، كما لحقت في قولهم: قامت المرأة، لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل، والتاء في رُبَّتْ، وَثُمَّتْ، لحقت لتأنيث الحرف لا لتأنيث شيءٍ آخر ... والوجه الآخر: أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة، وهذه التاء التي تلحق هذين الحرفين تكون متحركة، فبان الفرق بينهما، وأما لات فلا تُسَلَّمُ أنَّ التاء مزيدة فيها، بل هي كلمة على حياها...))⁽²²⁹⁾.

2- استتار الضمير فيهما نحو: نِعْمَ رجلاً زيِّدٌ، وإضمامه لا يكون إلا في الفعل⁽²³⁰⁾، وكذلك اتصال ضمائر الرفع بهما كما تتصل بسائر الأفعال نحو: نِعْمًا رجلين، ونعموا رجلاً⁽²³¹⁾.

3- أنهما يرفعان وينصبان، فيرفعان المعارف نحو: نِعْمَ الرجلُ زيِّدٌ، وينصبان النكرة نحو: زيِّدٌ نِعْمَ رجلاً. وأنهما ليسا من الأسماء العاملة عمل الفعل⁽²³²⁾.

4- ((أنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لما بُنِيَ على الفتح من غير عِلَّة))⁽²³³⁾.

المذهب الثاني: ذهب الفراء⁽²³⁴⁾، وثعلب⁽²³⁵⁾ إلى أنهما اسمان، وهو مذهب الكوفيين⁽²³⁶⁾، وقيل أكثر الكوفيين⁽²³⁷⁾. واحتجوا لما ذهبوا إليه بما يأتي:

1- دخول حرف الجر عليهما، فقد جاء عن العرب قولهم: ما زيِّدٌ بنِعْمَ الرجلِ، حُكي عن بعضهم: نِعْمَ السيرُ على بنس العيرِ، وكقول أحد العرب: واللَّهِ ما هي بنِعْمَ المولودُ، وحروف الجر من اختصاص الأسماء، فدَلَّ ذلك على أنهما اسمان⁽²³⁸⁾.

وردّ البصريون ذلك بأن قالوا: ((وأما جواز دخول الباء عليهما فإنّ ذلك عندنا على معنى الحكاية، كأنّه حكى ما قال له، وحروف الجر تدخل على الفعل الذي لا شبهة فيه على هذا الوجه، كما قال:

والله ما زيد بنّام صاجبه⁽²³⁹⁾

فإذا جاز دخول الباء على طريق الحكاية، فليس بمنكر دخول الباء على نِعَم التي فيها بعض الإشكال، فقد ثبت بما أوردنا أنّها فعل لا اسم⁽²⁴⁰⁾.

2- دخول حرف النداء عليهما، كقول العرب: يا نِعَم المولى ويا نِعَم النصير، والنداء من خصائص الأسماء⁽²⁴¹⁾. وردّ ذلك بأنّ المنادى محذوف للعلم به، والتقدير فيه: يا الله نِعَم المولى ونِعَم النصير أنت، وأنّ حرف النداء لا يدخل على الجمل⁽²⁴²⁾.

3- أنّه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا يقال: نِعَم الرجل أمس، ولا ببس الرجل غداً. وأنّهما لا يتصرفان، والتصرف من خصائص الأفعال، فدلّ ذلك على أنّهما اسمان⁽²⁴³⁾.

وأجاب ابن الأنباري عن ذلك بقوله: ((إنّما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضي، وسلبا التصرف؛ لأنّ نِعَم موضوع لغاية المدح، وبسّ موضوع لغاية الذم، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن؛ لأنّك إنّما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع⁽²⁴⁴⁾.

4- دخول لام الابتداء عليهما إذا وقعا خبرين ل(إنّ) نحو: إنّ زيدا لنِعَم الفتى، وهذه اللام لا تدخل إلّا على الأسماء، والفعل المضارع، ولا تدخل على الماضي، فدلّ ذلك على أنّهما اسمان⁽²⁴⁵⁾.

وردّه البصريون بأن قالوا: ((وإنّما دخل عليهما اللام في خبر إنّ؛ لأنّهما أشبهتا الأسماء بنقلهما من معنى الماضي إلى الحال⁽²⁴⁶⁾.

المذهب الثالث: ذهب ابن عصفور أنّه لا خلاف بين نحاة البصرة والكوفة في فعلية نِعَم وبسّ، وإنّما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل، قال ابن النحاس: ((قال ابن عصفور: نِعَم وبسّ فعلاّن لم يختلف فيه أحدٌ من النحويين البصريين والكوفيين، وإنّما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أنّ نِعَم الرجل جملة فعلية، وكذلك بسّ الرجل، وذهب الكسائي (رحمه الله) إلى أنّ قولهم: نِعَم الرجل، وبسّ الرجل، اسمان محكيان بمنزلة تأبط شراً، نقلاً عن أصلهما، وسُمّي بهما للمدح والذم، وذهب الفراء (رحمه الله) إلى أنّهما جملتان صفتان لموصوفٍ محذوفٍ، والأصل عنده في قولك: نِعَم الرجل زيدٌ، رجلٌ نِعَم الرجل

زيدٌ، ورجلٌ بئسَ الرجلُ زيدٌ، فَنِعْمَ وبئسَ صفتان لرجل؛ لأتھما جملتان بعد النكرة، ثم حُذِفَ الموصوف، وأُقيمت الصفة مقامه))⁽²⁴⁷⁾.

وقد رُذِّ ما ذهب إليه الكسائي والفراء بعدم دخول النواسخ على نِعْمَ وبئسَ، فلا يقال: إنَّ نِعْمَ الرجلُ قائمٌ، ولا ظننْتُ نِعْمَ الرجلُ قائماً⁽²⁴⁸⁾.

أمَّا موقف ابن النحاس من هذه المذاهب التي نكرت فإنه مال الى ما تم اختياره من قبل البصريين بقوله: ((والدليل على أنَّهما فعلان اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما نحو: نِعْمَتِ المرأة، وبئستِ المرأة، واتصال الضمائر البارزة المرفوعة بهما))⁽²⁴⁹⁾.

والذي يظهر للباحث أنَّ ما ذهب إليه سيوييه والبصريون ومن تبعهم هو الأقرب للصواب؛ للحجج القوية التي استدلوها بها وردودهم الدامغة على حجج الكوفيين.

نتائج البحث

❖ إنَّ ابن النحاس كان مُقلِّاً في تأليف الكتب، وكان كثير الترحم على العلماء عند ذكره لهم، وهذه خصلة قلما نجدها في عصرنا، وكان لابن النحاس تلامذة كثر، ومن أشهرهم أبو حيان الأندلسي.

❖ إنَّ تعصب ابن النحاس لمذهب البصريين جعله يتحامل على الكوفيين، فلم يوافقهم ولو في مسألة واحدة، فبصريته واضحة لا غبار عليها؛ لذلك كان كثير الانتصار لسيوييه.

❖ تنوعت أساليب ابن النحاس في الخلاف، فتارةً يشرع في ذكر أصحاب كلِّ مذهبٍ والحجج التي استندوا عليها، فكان دقيقاً في نسبة الآراء إلى أصحابها في أكثر الأحيان، ويناقد الأدلة ويردِّ ويرجح مذهباً على آخر، إلا أنَّ أكثر ردوده لم تكن من اجتهاده الشخصي، وإنَّما كان متابعاً لغيره من النحاة السابقين خاصةً ابن الأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور، وتارةً يذكر مسألة الخلاف فقط من غير حجج ومناقشة وترجيح .

❖ أنَّه قد يكون سبب الخلاف بين النحاة هو فهم كلام سيوييه، فهناك بعض المسائل يُفهم من كلام سيوييه المنع والجواز في المسألة الواحدة .

❖ أنَّه لا يشترط أن يكون الخلاف بين مدرستين أو أكثر فقد يكون بين علماء المدرسة الواحدة كما حصل بين الكسائي والفراء .

❖ هناك بعض الآراء نُسبت إلى بعض النحاة، وعند العودة إلى كتبهم نجدها تُخالف ما نُسب إليهم، كما نُسب إلى الفراء وابن السراج القول بحرفية ليس .

الهوامش

- (1) ينظر: إشارة التعيين 286، وفوات الوفيات 294/3، والوافي بالوفيات 10/2، والبلغة 248، وغاية النهاية 46/2، وبغية الوعاة 13/1 .
- (2) ينظر: غاية النهاية 46/2 .
- (3) ينظر: إشارة التعيين 287، وفوات الوفيات 294/3، والوافي بالوفيات 11/2، وبغية الوعاة 13/1 .
- (4) ينظر: سير أعلام النبلاء 261/24، 265 .
- (5) ينظر: بغية الوعاة 351/2، 352 .
- (6) ينظر: سير أعلام النبلاء 15/23، 17 .
- (7) ينظر: فوات الوفيات 151/23، والوافي بالوفيات 11/2 .
- (8) ينظر: سير أعلام النبلاء 251/23، وبغية الوعاة 13/1 .
- (9) ينظر: التعليقة على المقرب 450 .
- (10) ينظر: سير أعلام النبلاء 361/23، والوافي بالوفيات 11/2 .
- (11) ينظر: معرفة القراء الكبار 729/2، وغاية النهاية 46/2 .
- (12) ينظر: فوات الوفيات 294/3 .
- (13) ينظر: غاية النهاية 266/2 .
- (14) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر 186/1، والوافي بالوفيات 168/6 .
- (15) ينظر: بغية الوعاة 433/1 .
- (16) ينظر: المصدر نفسه 331/2 .
- (17) ينظر: ذيل طبقات الحفاظ 232 .
- (18) ينظر: بغية الوعاة 282/1، 283 .
- (19) ينظر: المصدر نفسه 434/1 .
- (20) ينظر: أعيان النصر وأعوان العصر 297/4، وطبقات الشافعية الكبرى 97/9 .
- (21) ينظر: بغية الوعاة 415/1 .
- (22) إشارة التعيين 286، وينظر البلغة 248، وغاية النهاية 46/2 .
- (23) ينظر الوافي بالوفيات 12/2، وفوات الوفيات 295/3، والبلغة 248 .
- (24) إشارة التعيين 286، 287، والبلغة 248 .
- (25) الأعلام 297/5، ومعجم المؤلفين 219/8 .
- (26) الأعلام 297/5 .
- (27) هدية العارفين 139/2 .
- (28) ينظر الوافي بالوفيات 11/2، وفوات الوفيات 294/3 وبغية الوعاة 13/1 .
- (29) ينظر إشارة التعيين 287، وفوات الوفيات 296/3، والوافي بالوفيات 14/2، والبلغة 149 .
- (30) الوافي بالوفيات 11/2، وينظر إشارة التعيين 286، وفوات الوفيات 295/3، وبغية الوعاة 13/1 .
- (31) ينظر على سبيل المثال لا الحصر التعليقة على المقرب 52، 56 .

- (32) ينظر فوات الوفيات 194/3، والوفاي بالوفيات 13/2 .
- (33) الوفاي بالوفيات 11/2 .
- (34) إشارة التعيين 286 .
- (35) فوات الوفيات 294/3 وبغية الوعاة 13/1 .
- (36) بغية الوعاة 13/1 .
- (37) الوفاي بالوفيات 12/2 .
- (38) الوفاي بالوفيات 11/2 .
- (39) إشارة التعيين 287، والوفاي بالوفيات، 13/2، وفوات الوفيات، 296/3، والبلغة 248 .
- (40) إشارة التعيين 287، 288، والبلغة 249 .
- (41) ينظر: إشارة التعيين 278، وفوات الوفيات 294/3، ومعرفة القراء الكبار 729/2 والبلغة 248، وغاية النهاية 46/2، وبغية الوعاة 14/1.
- (42) التعليقة على المقرب 419، 420 .
- (43) ينظر: شرح قطر الندى 57، وشرح التصريح 356/2 .
- (44) ينظر: الكتاب 10/3، 11 .
- (45) ينظر: المقتضب 5/2 .
- (46) ينظر: الأصول 146/2 .
- (47) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي 29/1، 191/3 .
- (48) ينظر: الإيضاح 81، و المسائل المنثورة 143 .
- (49) ينظر: اللمع 124، والتبصرة والتذكرة 395/1، والمقتصد في شرح الإيضاح 121/1، والمفصل 323، ونتائج الفكر 62، واللباب في علل البناء والإعراب 25/2، وشرح المفصل لابن يعيش 219/4، والمقرب 260/1، والبسيط في شرح الجمل 229/1 .
- (50) ينظر: أسرار العربية 36، وشرح الجمل لابن عصفور 130/1، وشفاء العليل 917/2 .
- (51) شرح المفصل لابن يعيش 219/4 .
- (52) ينظر: علل النحو 187، والتبصرة والتذكرة 395/1، وأسرار العربية 36 .
- (53) ينظر: علل النحو 188، الإنصاف 439، واللباب في علل البناء والإعراب 25/2 .
- (54) ينظر: الإنصاف 438 .
- (55) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 220/4 .
- (56) ينظر: الإنصاف 437 .
- (57) ينظر: أسرار العربية 36، وشرح المفصل لابن يعيش 220/4 .
- (58) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 20/1، وشرح الكتاب للسيرافي 192/3، وتوجيه اللمع 351 .
- (59) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 25/2 .
- (60) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي 192/3 .

- (61) ينظر: علل النحو 188، والإنصاف 440، وشرح المفصل لابن يعيش 220/4.
- (62) ينظر: التعليقة على المقرب 419، وتمهيد القواعد 4119/8 .
- (63) التعليقة على المقرب 419، 420 .
- (64) ينظر: المقاصد الشافية 2/6 .
- (65) ينظر: معاني القرآن للفراء 53/1، والهمع 592/1 .
- (66) ينظر: الإنصاف 437، والعوامل المائة النحوية في أصول علم العربية 317 .
- (67) ينظر: شرح الكافية الشافية 1519/3، وشرح الأشموني 178/3 .
- (68) ينظر: شرح الجمل لابن خروف 273/1 .
- (69) ينظر: شرح المقدمة الكافية 866/3 .
- (70) ينظر: شرح الكافية الشافية 1519/3، وشرح التسهيل لابن مالك 328/3 .
- (71) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم 473 .
- (72) ينظر: أوضح المسالك ط دار الجبل 141/4، وشرح قطر الندى 57 .
- (73) ينظر: شرح التصريح 356/2 .
- (74) ينظر: الإنصاف 437 .
- (75) ينظر: أسرار العربية 36، وشرح المفصل لابن يعيش 220/4 .
- (76) الإنصاف 438 .
- (77) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 26/2 .
- (78) شرح التسهيل لابن مالك 329/3 .
- (79) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 220/4، وتوضيح المقاصد 1228/3 .
- (80) شرح الألفية لابن الناظم 474 .
- (81) التعليقة على المقرب 437 .
- (82) ينظر: تمهيد القواعد 4120/8، والهمع 592/1 .
- (83) التعليقة على المقرب 429، 430 .
- (84) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 230/4، والارتشاف 1659/4، والجني الداني 115.
- (85) ينظر: الكتاب 7/3 .
- (86) ينظر: المقتضب 7/2 .
- (87) ينظر: الأصول 150/2 .
- (88) ينظر: المفصل 325 .
- (89) ينظر: أمالي ابن الشجري 149/2، ونتائج الفكر 106، وشرح المفصل لابن يعيش 230/4، وشرح المقدمة الكافية 873/3، وشرح الجمل لابن عصفور 140/2، والكناش في النحو والصرف 13/2، والجني الداني 115، ومغني اللبيب 243، والمساعد 108/3، وأتلاف النصره 151 .
- (90) ينظر: اللامات للهروي 125، وتوجيه اللمع 367، وتوضيح المقاصد 1246/3 .

- (91) الكتاب 7/3 .
- (92) ينظر: المقتضب 7/2، والأصول 150/2، واللامات للزجاجي 66، والإنصاف 462 .
- (93) ينظر: اللامات للزجاجي 66، وانتلاف النصره 151، والهمع 403/2 .
- (94) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي 195/3، واللباب في علل البناء والإعراب 39/2، وشرح المفصل لابن يعيش 231/4 .
- (95) شرح الكتاب للسيرافي 195/3 .
- (96) الإنصاف 461 .
- (97) المصدر نفسه 463 .
- (98) الإنصاف 463، واللباب في علل البناء والإعراب 39/2 .
- (99) اللباب في علل البناء والإعراب 39/2، 40 .
- (100) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي 195/3، والارتشاف 1660/4، والجني الداني 115 .
- (101) التعليقة على المقرب 430 .
- (102) شرح المفصل لابن يعيش 231/4 .
- (103) الهمع 403/2 .
- (104) التعليقة على المقرب 430 .
- (105) التعليقة على المقرب 442 .
- (106) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 274/4، وشرح التصريح 382/2 .
- (107) الكتاب 94/3 .
- (108) ينظر: شرح الكافية الشافية 1551/3، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة 294، وشفاء العليل 933/2، والمساعد 96/3 .
- (109) الكتاب 93/3، 94 .
- (110) شرح الكتاب للسيرافي 300/3 .
- (111) ينظر: المقاصد الشافية 72/6 .
- (112) ينظر: شرح الجمل لابن خروف 861/2 .
- (113) شرح الكافية الشافية 1551/3 .
- (114) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 192/2، وتمهيد القواعد 4233/8، والهمع 398/2 .
- (115) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم 486، 487 .
- (116) تمهيد القواعد 4231/8، والهمع 398/2 .
- (117) شرح الكتاب للسيرافي 299/3 .
- (118) المسائل المنثورة 164، 165 .
- (119) شرح الجمل لابن عصفور 192/2 .
- (120) المفصل 333 .

- (121) ينظر: شرح المقدمة الكافية 887/3 .
- (122) ينظر: شرح الكافية الشافية 1551/3، والارتشاف 1684/4، والهمع 399/2 .
- (123) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم 486 .
- (124) ينظر: الارتشاف 1684/4 .
- (125) توضيح المقاصد 1257/3 .
- (126) ينظر: أوضح المسالك 187/4، ومغني اللبيب 857 .
- (127) ينظر: توضيح المقاصد 1257/3، والهمع 399/2 .
- (128) التعليقة على المقرب 131 .
- (129) ينظر: الكتاب 46/1، وشرح الجمل لابن عصفور 384/1 .
- (130) ينظر: التذييل والتكميل 255/6، الارتشاف 1325/3 .
- (131) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي 302/1، والحل في إصلاح الخلل 180 .
- (132) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي 301/1 .
- (133) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 385/1 .
- (134) ينظر: التذييل والتكميل 255/6، وشرح التسهيل للمراي 414، وائتلاف النصر 137.
- (135) الكتاب 46/1 .
- (136) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 269/1، والارتشاف 1326/3، وسئل أبو علي الفارسي عن كلام سيبويه فأجاب: (ليس كلِّ الداء يعالجُه الطيبُ) . الحل في إصلاح الخلل 179، والتذييل والتكميل 255/6 .
- (137) شرح الجمل لابن خروف 453/1 .
- (138) ينظر: شرح الرضي على الكافية القسم الأول 240/1، وتعليق الفرائد 263/4 .
- (139) شرح الرضي على الكافية القسم الأول 241/1 .
- (140) شرح الكتاب للسيرافي 302/1، وشرح التسهيل لابن مالك 61/2 .
- (141) ينظر: الحل في إصلاح الخلل 180، وشرح الجمل لابن عصفور 385/1 .
- (142) شرح الكافية الشافية 611/2، والمساعد 400/1، وتمهيد القواعد 1638/4 .
- (143) شرح الكتاب للسيرافي 301/1 .
- (144) ينظر: الحل في إصلاح الخلل 180، وشرح التسهيل للمراي 415 .
- (145) شرح الجمل لابن عصفور 535/1، 536 .
- (146) المقاصد الشافية 9/3 .
- (147) ينظر: الأصول 81/1 .
- (148) ينظر: الحل في إصلاح الخلل 179، وشرح الجمل لابن عصفور 384/1 .
- (149) ينظر: التبصرة والتذكرة 125/1 .
- (150) ينظر: شرح الجمل لابن خروف 450/1، 453 .

- (151) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 163/1 .
- (152) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 60/2، 61 .
- (153) ينظر: التبصرة والتذكرة 125/1، وانتلاف النصره 137 .
- (154) ينظر: التذييل والتكميل 259/6، الارتشاف 1325/3، والنكت الحسان 54 .
- (155) الأصول 81/1 .
- (156) ينظر: التبصرة والتذكرة 125/1، والمقاصد الشافية 7/3 .
- (157) اللباب في علل البناء والإعراب 163/1 .
- (158) التعليقة على المقرب 131
- (159) التعليقة على المقرب 197، 198، 199 .
- (160) ينظر: الكتاب 45/1، 37/2 .
- (161) ينظر: معاني القرآن للفراء 43/2، 62/3 .
- (162) ينظر: المقتضب 87/4، 190/4 .
- (163) ينظر: الأصول 82/1 .
- (164) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي 297/1 .
- (165) ينظر: علل النحو 245، والمنصف 258، والمخترع في إذاعة سرائر النحو 115، والحلل في إصلاح الخلل 162، والمفصل 355، وأسرار العربية 85، وشرح المفصل لابن يعيش 366/4، وشرح الجمل لابن عصفور 379/1، وشرح الرضي على الكافية القسم الثاني 1407/1، وشرح التسهيل للمرادي 284، ومغني اللبيب 387، وتمهيد القواعد 1078/3 .
- (166) ينظر: اللامات للزجاجي 34 .
- (167) ينظر: أسرار العربية 85، ومسائل خلافية في النحو 70 .
- (168) ينظر: معاني القرآن للفراء 43/2، والمقتضب 87/4، والأصول 82/1، 83 .
- (169) المسائل الحلبيات 211 .
- (170) شرح المقدمة المحسبة 350/2 .
- (171) اللباب في علل البناء والإعراب 165/1 .
- (172) شرح المفصل لابن يعيش 366/4 .
- (173) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 366/4، وشرح الجمل لابن عصفور 379/1 .
- (174) ينظر: التذييل والتكميل 117/4، والجني الداني 494، ومغني اللبيب 387، وهو أبو بكر، أحمد بن الحسن بن العباس بن شقير النحوي البغدادي، صنف المذكر والمؤنث، والمقصود والممدود (ت317هـ) ينظر: نزهة الألباء 187، و إنباه الرواة 69/1 .
- (175) ينظر: المسائل الحلبيات 210، وكتاب الشعر 10، والمسائل البصريات 833/2 .
- (176) ينظر: اللامات للزجاجي 34 .
- (177) ينظر: الارتشاف 1146/3، وشرح التسهيل للمرادي 284، ومغني اللبيب 387 .

- (178) معاني القرآن للفراء 43/2 .
- (179) الأصول 82/1 .
- (180) ينظر: اللامات للزجاجي 34، والمسائل الحليبات 224 .
- (181) شرح الجمل لابن عصفور 378/1، 379، وينظر التذييل والتكميل 117/4 .
- (182) ينظر: اللامات للزجاجي 34، وشرح الجمل لابن عصفور 378/1 .
- (183) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 366/4، وشرح الجمل لابن عصفور 378/1 .
- (184) المسائل المنثورة 221، وينظر المسائل الحليبات 210 .
- (185) كتاب الشعر 10، وينظر المسائل البصرييات 833/2 .
- (186) التبيين 314 .
- (187) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه 84 .
- (188) ينظر: رصف المباني 300، 301، والجني الداني 494 .
- (189) التعليقة على المقرب 124، 125 .
- (190) ينظر: الكتاب 72/1 .
- (191) ينظر: أمالي ابن الشجري 381/2، والإنصاف 105، والارتشاف 2065/4 .
- (192) ينظر: المقتضب 185/4 .
- (193) ينظر: الأصول 98/1 .
- (194) ينظر: الجمل 112 .
- (195) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي 356/1 .
- (196) ينظر: الإيضاح 114 .
- (197) ينظر: علل النحو 325، واللمع 136، والتبصرة والتذكرة 625/1، وأسرار العربية 78، واللباب في علل البناء والإعراب 197/1، وشرح المفصل لابن يعيش 412/4، وشرح الكافية الشافية 1078/2، وشرح الألفية لابن الناظم 326، وتوضيح المقاصد 892/2، والنكت الحسان 136 .
- (198) ينظر: أمالي ابن الشجري 381/2، والتخمير 325/3، وائتلاف النصر 119 .
- (199) علل النحو 325، وينظر الإنصاف 111، 112 .
- (200) أسرار العربية 77، وينظر التبيين 286، وشرح المفصل لابن يعيش 412/4 .
- (201) ينظر: الإنصاف 107، وائتلاف النصر 119 .
- (202) التبيين 286، 287 .
- (203) ينظر: أسرار العربية 77، والتبيين 287، وشرح المفصل لابن يعيش 413/4 .
- (204) شرح الجمل لابن عصفور 584/1 .
- (205) ينظر: أمالي ابن الشجري 381/2، وأسرار العربية 77، وتوضيح المقاصد 892/2 .
- (206) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 198/1 .

- (207) البيت لكامل الثقفي في دمية القصر وعصرة أهل العصر 81/1، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي 356/1، والإنصاف 105 .
- (208) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي 355/1، 356، وأمالي ابن الشجري 38/2 .
- (209) اللباب في علل البناء والإعراب 198/1 .
- (210) ينظر: أمالي ابن الشجري 381/2، والإنصاف 105 .
- (211) شرح الجمل لابن عصفور 584/1 .
- (212) أسرار العربية 78 .
- (213) ينظر: أسرار العربية 78، والإنصاف 120 .
- (214) ينظر: انتلاف النصره 120 .
- (215) التعليقة على المقرب 125 .
- (216) التعليقة على المقرب 115 .
- (217) ينظر: الكتاب 266/3 .
- (218) ينظر: أمالي ابن الشجري 404/1، وشرح المفصل لابن يعيش 389/4، وشرح التسهيل لابن مالك 338/2، والارتشاف 2041/4 .
- (219) ينظر: المقتضب 139/2، 144 .
- (220) ينظر: الأصول 111/1 .
- (221) ينظر: الجمل 140 .
- (222) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي 9/3 .
- (223) ينظر: الإيضاح 110 .
- (224) ينظر: للمع 140 .
- (225) ينظر: التبصرة والتذكرة 274/1، وأمالي ابن الشجري 410/2، أسرار العربية 70، وشرح المفصل لابن يعيش 389/4، وشرح الجمل لابن عصفور 599/1، وشرح التسهيل لابن مالك 338/2، وشرح الألفية لابن الناظم 333، والمساعد 120/2، وشرح التصريح 76/2 .
- (226) ينظر: أمالي ابن الشجري 410/2، والإنصاف 86، وانتلاف النصره 116 .
- (227) علل النحو 292، وينظر التبصرة والتذكرة 275/1، وأسرار العربية 69 .
- (228) ينظر: أمالي ابن الشجري 412/2، والتبيين 275 .
- (229) الإنصاف 92 .
- (230) ينظر: علل النحو 29، والتبصرة والتذكرة 275/1، وشرح المفصل لابن يعيش 389/4 .
- (231) ينظر: أمالي ابن الشجري 422/2، وأسرار العربية 69، والتبيين 274 .
- (232) ينظر: أمالي ابن الشجري 244/2، وشرح الجمل لابن عصفور 598/1 .
- (233) أسرار العربية 69 .
- (234) ينظر: معاني القرآن للفراء 141/1، الارتشاف 2041/4، والهمع 23/3 .

- (235) ينظر: أمالي ابن الشجري 404/2، والتعليقة على المقرب 115 .
- (236) ينظر: أسرار العربية 69، والتبيين 274، والتخدير 313/3 .
- (237) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 598/1، وشرح التسهيل لابن مالك 338/2 .
- (238) ينظر: علل النحو 292، وأسرار العربية 69، 70، وشرح ديوان المتتبي 299/1 .
- (239) البيت للقناني في شرح أبيات سيويه 353/2، وتكملته (ولا مخالط اللبان جانباً)، وبلا نسبة في الكامل في اللغة والأدب 300/1، وأمالي ابن الشجري 404/4، وأسرار العربية 70، والتبيين 279 .
- (240) علل النحو 292، 293 .
- (241) ينظر: أمالي ابن الشجري 404/2، والإنصاف 87، والتبيين 276 .
- (242) ينظر: أسرار العربية 71، والتبيين 277، وشرح المفصل لابن يعيش 390/4 .
- (243) ينظر: أسرار العربية 70، وشرح ديوان المتتبي 300/1، وائتلاف النصر 116 .
- (244) الإنصاف 101، 102 .
- (245) ينظر: التبيين 276، 277، وائتلاف النصر 116 .
- (246) ائتلاف النصر 118 .
- (247) التعليقة على المقرب 115، لم أعثر على كلام ابن عصفور في كتبه التي بين يدي، بيد أن ناظر الجيش ذكر أنه في شرح المقرب لابن عصفور، وقد نقل كلامه بالنص كاملاً كما فعل ابن النحاس، ونقله أيضاً المرادي وابن عقيل والأزهري . ينظر توضيح المقاصد 902/2، 903، والمساعد 120/2، و121، وتمهيد القواعد 2525/5، و2526، وشرح التصريح 76 .
- (248) ينظر: المساعد 121/2، وتمهيد القواعد 2526/5، وشرح التصريح 76/2 .
- (249) التعليقة على المقرب 115، 116 .

المصادر والمراجع

- 1- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت 802هـ)، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، دار الكتب، بيروت، ودار النهضة العربية، ط1، 1407هـ - 1987م .
- 2- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م .
- 3- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الله الأنباري (ت 577هـ) تحقيق: حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ - 1997م .
- 4- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد الحميد اليماني (ت 743هـ) تحقيق: الدكتور عبد المجيد ذياب، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1406هـ - 1986م .
- 5- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت .
- 6- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ .

- 7- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، 2002م .
- 8- أعيان العصر وأعيان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت 764هـ)، تحقيق: الدكتور نبيل أبو عمشة، والدكتور محمد موعد، والدكتور محمود سالم، قدّم له: مازن عبد القادر مبارك، دار الفكر، دمشق، ط1، 1418هـ - 1998م .
- 9- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت 542هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ - 1992م .
- 10- إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القطفي (ت 646هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ .
- 11- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 .
- 12- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، دار الجبل، بيروت، ط5، 1979م .
- 13- الإيضاح، أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت 377هـ)، تحقيق: الدكتور بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط2، 1416-1996م .
- 14- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع (ت 688هـ)، تحقيق: عياد بن عبيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ - 1986م .
- 15- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - لبنان .
- 16- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ) دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط1 1421هـ - 2000م .
- 17- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري، من علماء القرن الرابع الهجري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1402هـ - 1982م .
- 18- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 1406هـ - 1986م .
- 19- التخمير (شرح المفصل للزمخشري)، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت 617هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 1990م .
- 20- التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: حسن هندراوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1426هـ - 2005م .
- 21- التعليقة على المقرب، محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي (ت 698هـ)، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، وزارة الأوقاف، عمان - الأردن، ط1، 2004هـ .
- 22- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت 828هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى .

- 23- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمود بن يوسف، المعروف بناظر الجيش (ت 778هـ)، دراسة وتحقيق: الأستاذ علي محمد فاخر، والأستاذ جابر محمد البراجة، والأستاذ إبراهيم جمعة العجمي، والأستاذ جابر السيد مبارك، والأستاذ علي السنوسي محمد، والأستاذ محمد راغب نزال، دار السلام، مصر، ط1، 1428هـ - 2007م .
- 24- توجيه للمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت 639هـ)، تحقيق: الأستاذ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، ط2، 1428هـ - 2007م .
- 25- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراي المعروف بابن أم قاسم (ت 749هـ)، شرح وتحقيق: الأستاذ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ - 2001م .
- 26- الجمل، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337هـ)، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته الشيخ: ابن أبي شنب بكنية الأدب بالجزائر، طبع بمطبعة جول كريونل بالجزائر سنة 1926م .
- 27- الجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1417هـ - 1992م .
- 28- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد النبطيوسي (ت 521هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت .
- 29- دمية القصر وعصرة أهل العصر، علي بن الحسين بن علي بن أبي الطيب البخاري (ت 467هـ)، دار الجبل، بيروت، ط1، 1414هـ .
- 30- ديوان النابغة الذباني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2 .
- 31- ذيل طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية.
- 32- رصف المباني في حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت 702هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- 33- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بأشراف الشيخ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ - 1985م .
- 34- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1420هـ - 2000م .
- 35- شرح الأشموني على شرح ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1416هـ - 1998م .
- 36- شرح التسهيل لا بن مالك الأندلسي (ت 672هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م .
- 37- شرح التسهيل للمراي (ت 749هـ)، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد، مكتبة الأيمان، المنصورة - القاهرة، ط1، 1427هـ - 2006م .

- 38- شرح التصريح على التوضيح أو التوضيح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م .
- 39- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن بن علي بن محمد بن خروف الأشبيلي (ت609هـ)، تحقيق: الدكتورة سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1419هـ .
- 40- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب جناح .
- 41- شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت
- 42- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: الدكتور يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1417هـ - 1996م.
- 43- شرح قطر الندى ووبل الصدى، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ط11، 1383هـ .
- 44- شرح كتاب سيوييه، أبو سعيد السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429هـ - 2008م .
- 45- شرح كافية ابن الحاجب، بدر الدين بن جماعة (ت733هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد محمود داود، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة .
- 46- شرح الكافية الشافية، تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، حققه وقدم له: الدكتور عبد المنعم أحمد هريري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ - 1982م.
- 47- شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصللي (ت643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م .
- 48- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي محميد، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط1، 1418هـ - 1997م.
- 49- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت469هـ)، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1977.
- 50- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (ت770هـ)، تحقيق: الدكتور شريف عبد الله علي الحسيني البركاني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1406هـ - 1986م .
- 51- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي (ت771هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة و النشر والتوزيع، ط2، 1413هـ .
- 52- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (ت381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط1، 1420هـ - 1999م.

- 53- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للشيخ عبد القاهر الجرجاني، شرح الشيخ: خالد الأزهرى الجرجاوي (ت905هـ)، تحقيق: الدكتور البدرأوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2 معدلة مزيدة ومنقحة.
- 54- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير بن الجزري (ت833هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ، ج. براجستراسر.
- 55- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد الملقب بصلاح الدين (ت764هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974م .
- 56- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1417هـ - 1997م .
- 57- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م .
- 58- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1408هـ - 1988م.
- 59- الكناش في النحو والتصريف، أبو الفداء (ت732هـ)، تحقيق: الدكتور جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 1426هـ - 2005م.
- 60- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: مازن مبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1405هـ - 1985م.
- 61- اللامات، أبو الحسن علي بن محمد الهروي، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، ساهمت الجامعة المستنصرية على نشره، مكتبة الفلاح، ط1، 1400هـ - 1980م.
- 62- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ - 1995م.
- 63- الملع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت .
- 64- المخترع في إذاعة سرائر النحو، أبو العجاج يوسف بن سليمان الأعم الشنتمري (ت476هـ)، تحقيق: الأستاذ حسن بن محمود هندأوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1427هـ - 2006م.
- 65- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر محمد أحمد، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ط1، 1405هـ .
- 66- المسائل الحليبات، صنعة أبي علي الفارسي (ت377هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ودار المنار، بيروت، ط1، 1407هـ - 1987م.
- 67- مسائل خلافية، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1412هـ - 1992م .

- 68- المسائل المنثورة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق وتعليق: الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان - الأردن، ط1، 1424هـ - 2004م .
- 69- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل الهمذاني (ت769هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ .
- 70- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت207هـ)، أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1 .
- 71- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت1408هـ)، مكتبة المثني، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 72- معرفة الفراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404هـ .
- 73- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: الدكتور مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م .
- 74- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: الدكتور علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
- 75- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، والدكتور عبد المجيد قطامش، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ - 2007م.
- 76- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الأوقاف والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، 1982م .
- 77- المقتضب، محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية، ط2، 1415هـ - 1994م.
- 78- المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ - 1972م.
- 79- المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ - 1954م .
- 80- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581هـ)، حققه وعلق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1412هـ - 1992م.
- 81- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت577هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط3، 1405-1985م.
- 82- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ - 1985م.

- 83- النكت في تفسير كتاب سيويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت476هـ)، تحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 142هـ - 1999م .
- 84- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية استنبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان .
- 85- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية .
- 86- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل أيبك الصفدي (ت764هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، إحياء التراث، بيروت، 1420هـ - 2000م .